لبنان ومستقبل المسيحيين

الحياة ٢٢/٢/١٩٩٠

غسان سلامة*

■ يتميز لبنان طبعا بان المسيحيين العرب الذين هم من ابنائه لعبوا دوراً بارزاً في قيامه، وفي استمراره، وفي حكمه. لذلك فعلاقتهم بذاك الكيان علاقة عميقة، متوترة؛ تصل عند بعضهم حد التماهي المطلق معه، وكانه وطنهم دون غيرهم من الناس. ولا ريب ان هذا التماهي جعلهم يعتبرون الاستئثار ببعض السلطة، نوعاً من المكافاة الضمنية على دورهم في قيام الكيان، ومن الضمانة لاستمرار موقعهم المميز فيه. من هنا ما سمي في الاجمال «شعوراً بالغبن» لدى المسلمين، او بعض المتحدثين باسمهم، وبالتالي تلك الدعوات «للمشاركة» (اي اشراك افضل للزعماء المسلمين في عملية اتخاذ القرار). الى ان اتت الحرب وانطلقت الدعوات الصريحة لالغاء الموقع المسيحي (لا سيما الماروني) المميز في اخذ القرار السياسي من خلال الغاء الطائفية السياسية (اي عملياً الغاء توزيع المناصب والحقائب والوظائف وفقاً لقاعدة الانتماء الطائفي)، او من خلال عزل المسيحيين من جهاز السلطة واقامة «جمهورية اسلامية».

ليس من مهمات الأطراف العربية على تنوعها ان تدخل في متاهات تفاصيل النظام السياسي اللبناني، غير ان جانباً من المسالة، له امتداد يتحمل غير اللبنانيين من العرب قسطاً من المسؤولية في حله. وقبل عرضه، يقتضي علينا التنبيه الى ان الهيمنة التي قيل مراراً انها للموارنة على النظام السياسي، كانت اقرب الى الأرجحية الرمزية في معظم الاحيان منها للسيطرة الفعلية. وذلك لسببين: الاول، هو ان نوعاً من المشاركة في السلطة كان حاصل منذ تبني الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، مما عدل كثيراً من موقع رئيس الجمهورية الماروني، الذي ما استطاع في الاجمال ان يحكم البلاد الا برضى شريحة واسعة من المسلمين. اما السبب الثاني وهو اكثر اهمية هو ان الدولة كجهاز حكم وضبط للمجتمع الاهلي في لبنان كانت امراً متواضعاً الى حد كبير، والمجتمع الاهلي كان اميل لضبط نفسه بنفسه وتطوير قدراته الاقتصادية والتربوية والثقافية متجاهلاً الدولة. لذلك فالكلام الكثير عن هيمنة البعض على الدولة كان يتجاهل هشاشة هيمنة الدولة نفسها على المجتمع. وبما ان هذه الاخيرة كانت هشة، جزئية، توافقية، غير متساوية في الزمان والمكان، كانت الهيمنة على الدولة، في حال حصولها، رمزية لا تسلطية. لذا فالصراع على الدولة بين الطوائف هو نوع من الصراع على طبق فارغ، لان الدولة اللبنانية حاذرت ان تستاثر بوسائل السيطرة الفعلية على المجتمع.

لكن تلك الأرجحية المسيحية كانت تتغذى عملياً من صورتها العربية المنعكسة على مرايا المنطقة، وبكلام اوضح، فإن اي استئثار فعلي من جانب الموارنة لجهاز الدولة اللبنانية، كان صورة عن استئثار السلطة الفعلي في طول المنطقة وعرضها من جانب اسرة حاكمة هنا، وشلة ضباط هناك، وحزب اوحد هنالك، او حتى من جانب شلة طائفية او جهوية استطاعت اخفاء تسلطها الفئوي داخل ثوب الدولة العصرية الفضفاض. وان شئنا المقارنة الفعلية، فإن الأرجحية الفئوية التي ميزت النظام السياسي اللبناني كانت اقل وطاة بكثير من السيطرة العملية لهذه الفئة او تلك في مختلف البلدان العربية.

لذلك يصاب اللبنانيون الواعون بنوع من الدهشة والانزعاج لتركيز بعض العرب على ضرورة تطبيق المساواة التامة بين اللبنانيين بينما ترزح المجتمعات العربية، بما فيها تلك التي يهتم قادتها بلبنان تحت وطاة قهر عائلي او طائفي او جهوي او حزبي، صريح او مقنع. ويضيفون: لماذا هذا التركيز الهاجسي على اللامساواة النسبية بين المواطنين اللبنانيين، مقابل السكوت عن اشكال افظع بكثير من اللامساواة، بل من الظلم المطلق في غير واحدة من بقاع العرب؟ والحق يقال ان هذا الاهتمام العربي مشوب بالف تساؤل، سواء سكت عنه بعض المسلمين اللبنانيين واستعملوه لتحسين موقعهم في المعادلة اللبنانية، ام تافف منه بعض المسيحيين باعتباره تدخلا غير مشروع في شؤون لبنان الداخلية وتهديداً فعلياً لأرجحية تاريخية لهم، ما كانت لتتزعزع بفعل مواطنيهم اللبنانيين المسلمين بمفردهم. بل هم يضيفون لماذا الاصرار «العربي» على الديموقراطية العددية في لبنان بدلا من الديموقراطية القائمة على التوافق بين الجماعات الطائفية خصوصا انه لا وجود للديموقراطية باي من اشكالها المعروفة في البلدان العربية الحريصة على «حقوق» المسلمين في لبنان.

> **الأرجحية المسيحية كانت تتغذى عملياً من صورتها العربية المنعكسة على مرايا المنطقة، فأي استئثار من جانب الموارنة لجهاز الدولة اللبنانية، كان صورة عن استئثار السلطة الفعلي في طول المنطقة وعرضها من جانب أسرة حاكمة هنا، وشلة ضباط هناك، وحزب أوحد هنالك...**

إزاء هكذا جدل، تصبح المسالة الداخلية اللبنانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبيعة السلطة السياسية في الدول العربية باسرها. اما الاصرار العربي، فيعزوه عدد من اللبنانيين الى ان الفئة المتهمة بالهيمنة ليست بالضرورة شديدة التسلط او واسعة القدرة، ولكنها بكلام صريح، مسيحية الدين، وهم يضيفون ان العرب اكثر تقبلا بكثير للحكم الفئوي ولو الظالم، ان هو كان اكثرياً، واقل تقبلا له حتى ولو كان توافقياً عندما يكون مسيحياً.

من غير الممكن رد هذه المقولات بتسرع على انها خاطئة اولا لانها تشكل هاجساً قوياً لدى عدد من اللبنانيين الفاعلين، وثانياً لانها ليست بالضرورة خاطئة مئة في المئة، حتى لو لم يتجرا كثيرون على التعبير عنها بهذه الصراحة. وان حاول المرء ان يكون موضوعياً، لقال ان هذه المسالة ليست حكراً على لبنان لانها تمس جوهر مفهوم المواطنة الحديثة، ولانها تفتح، على مصراعيه، الباب على قضية الحقوق السياسية للاقليات العربية أياً كان المعيار الأساسي الذي يجعل منها اقلية، اكان الدين او العرق او المذهب او اللغة.

ويقيني ان نوعاً من الميثاق المزدوج، ولو الضمني، حكم الى حد كبير السياسة العربية خلال القرن المنصرم. العنصر الأول في هذا الميثاق مرتبط بمفاهيم الوطن والوطنية والمواطنة، ومفاده ان ابناء الوطن الواحد مرتبطون بمواثيق ضمنية تدفعهم للتدرج نحو حقوق وواجبات متساوية داخل الاطار الوطني الوحيد. انها نوع من الرهان الصريح او الضمني على الحداثة، اشتركت فيه النخب الوطنية، اياً كان دينها او مذهبها، نحو بناء اوطان ودول عصرية. اما العنصر الثاني فهو مرتبط بمفهوم العروبة، او على الأقل بالفكرة العربية، كاساس لغوي ثقافي يفرض نوعاً من التضامن والتكافل بين الناطقين بالضاد، اياً كان دينهم او مذهبهم، بحيث يتجاوز انتماؤهم للرابط العربي تمايزات تقليدية اخرى، وبحيث ينفتح الأفق امام ترجمة سياسية فاعلة لذلك الرابط من خلال وحدة الصف، والتوافق على المصالح العربية العليا، وربما الاتحاد السياسي او الوحدة.

من الخطا طبعاً الاعتقاد السهل ان كل اعضاء النخب، اياً كان دينها، قبلت بهذا الميثاق الوطني والعروبي المزدوج. ففي الاكثرية الاسلامية من تاقف من الابتعاد عن المفردات الدينية والروابط التقليدية الاخرى، واعتبر الحديث عن الوطنية مبالغاً به ونوعاً من البدعة واعتبر الانخراط في الفكرة العربية نوعاً من العنصرية المجوجة، بل شكلا من اشكال الولاءات الجاهلية. وفي المقابل، برز افراد ونشات تيارات داخل الاقليات المسيحية شككت بتبني المسلمين للمعيار الوطني الحديث، وبعمق تجربة الحداثة، بل وباستعداد المسلمين لتغليب الرابط القومي على الرابط الديني. بل في اوساط الاقليات من قال ان العروبة (الناصرية او البعثية او حتى الثقافية غير السياسية) رداء شفاف تختبىء وراءه نزعة دينية قديمة، وان المفردات تغيرت لا الممارسات. وقد سمعنا في الفترة الأخيرة غير مفكر، في الوطن والمهجر، وفي لبنان بالذات، يتهم الفكرة العربية بانها غطاء ايديولوجي لتحكم الاكثرية السنية بالاقليات المشرقية المنتمية للمذهب الشيعي او للاديان الأخرى.

على اي حال، فمن يبالغ في التحدي يضع نفسه خارج البحث عن الحلول المعقولة. ولكن الأمر اصبح حاداً خلال الثمانينات مع انتصار الثورة الاسلامية في ايران ونمو التيارات الدينية على الساحة العربية. ومن غير الممكن ان يقال لمسيحيي لبنان انهم غير معنيين بما يحصل خارج حدود بلدهم. اذ انهم ينظرون باهتمام، واحياناً بقلق، الى نقاط التماس المختلفة بين الديانتين، او بالاحرى بين ابنائهما، من سهول القفقاس حتى ازقة اسيوط. وهم يجدون في نمو التيارات الدينية، وفي المواقف الملتبسة الصادرة عن بعض الحكومات العربية ازاءها مصادر جديدة لتغذية مخاوفهم، او لتبرير هواجس قديمة لم تغادرهم يوماً. ثم انه كان لهذه التيارات الدينية امتدادات واسعة داخل لبنان نفسه، من خلال احزاب وجماعات مدعومة من الخارج، تجاهر برفضها لفكرة «الحدود الجغرافية» بين الأوطان، وتنبذ

الفكرة القومية كالفكرة الوطنية من أساسها.

فلنكن إذاً واضحين ولو ان المسألة شديدة الحساسية: إن كان التيار الغالب داخل الأكثرية الاسلامية من بين العرب قد نبذ فكرتي الوطنية والعروبة نبذاً صريحاً، او هو في اقل الأقل، قد قرر إعادة ربطهما الوثيق بالمعيار الديني، فإنه سيصعب كثيراً مطالبة المسيحيين العرب بتجاهل هذا التطور باعتباره ثانوياً. وفي لبنان بالذات، سيكون صعباً دعوة المسيحيين للتفاهم على اسس جديدة لتقاسم سلطات الدولة الهزيلة، وللتوحد داخل الأطار اللبناني الرحب، ان كان جل المسيحيين يشعر بان تلك الدولة لم تعد تحميه وان ذلك الاطار الملائم للحفاظ على هويته الدينية (وبعض تمايزاته الثقافية المرافقة لتلك الهوية) قد تلاشى. من هنا تأفف المسيحيين من مطالبة مواطنيهم المسلمين بالتخلي عن امتيازاتهم المؤسسية الهشة، وكان لبنان جزيرة في البحر لا تتأثر بمحيط اسلامي يردد يومياً على مسامعهم ان لا فرق في الاسلام بين الدين والسياسة.

وليس هذا الشعور بالانزعاج حكراً على مسيحيي لبنان اذ نشهد في الاجمال تضاؤلا ديموغرافيا مسيحياً في مجمل المشرق العربي، حتى في تلك الدول التي يقوم نظامها السياسي على محاربة التيارات الاصولية من سورية للعراق ومن مصر للاردن. وبعض المهاجرين من هذه البلدان هم الآن من سكان لبنان، حملوا معهم اليه مزيجاً من الذكريات والاوهام، ومن الافكار التقريبية عن تاريخهم الذاتي وعن علاقاتهم بالمسلمين، مما اقحموا به موازنة لبنان، وهم لم يشتركوا دائماً بهذه النظرة، كونهم مروا بمراحل تاريخية تميزهم الى حد لا عن جيرانهم المسلمين فحسب وانما عن عموم المسيحيين العرب ايضا.

لهذه الأسباب، يتحمل العرب، باكثريتهم الاسلامية الواسعة، وباقلياتهم المختلفة، مسؤولية صياغة ميثاق جديد للعيش المشترك. فإن تخلت الأكثرية عن أفكار المواطنة والعروبة، فلا يحق لها ان تفاجأ بانعزال المسيحيين وتقوقعهم على افكار دفاعية وعلى ذاتية يعتبرونها مهددة. وان تخلت الأكثرية الاسلامية عن مفهوم المواطنة، فلا يحق لها ان تفاجأ بتخلي الأقليات الموازي عن الوطن.

من هنا فإن حل قضية لبنان يتطلب من العرب، حكومات ونخباً، موقفاً جريئاً تاريخياً يعيد تاكيد احتضان العرب حالياً لاقلياتهم، وسعي الأكثرية والاقلية معا لاعادة تاكيد لحمة الوطنية ورابط العروبة في القريب من الزمن. وهذا يعني، كما في الديموقراطيات التوافقية اجمالا، تطميناً للاقليات، من خلال تعديل التوازن في التمثيل لمصلحتها مثلا. ويتطلب الأمر ايضا شجاعة في التقبل الصريح لطابع لبنان المميز، كبلد قيّض فيه للعرب المسيحيين، ان تكون لهم مكانة سياسية فاعلة. ويتطلب الأمر أخيراً ان يتمكن اللبنانيون فعلا من الالتقاء والتفاهم، وهذا ما بدأ يحصل لهم في اجتماعات مدينة الطائف لو لم تتضافر المؤامرات الخارجية (لا سيما من اطراف ادعت تاييد اتفاق الطائف) والارادات الداخلية الرافضة للاتفاق، لتوقف مسيرة الالتقاء بين اللبنانيين، وهي مسيرة اخذت القوى الخارجية المتداخلة في لبنان على عاتقها وقفها وتعطيلها خلال ١٥ عاماً من الحرب.

---

* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الاولى.